

الحديث في بيان فضل كتاب الطيف...
 في بيان فضل كتاب الطيف...
 في بيان فضل كتاب الطيف...

الخطيب عيال على كنية ثم جاء بعض من أخرج عن الخطيب أخذ من هذا العلم
 بنصيب فجمع القاضي عياض كتابا لطيفا سماه الألباء في معرفة أصول الرواية
 وتقييد السمات وأبو حفص الميمني جزءا سماه لا يسمع الحديث جملة
 وأمثال ذلك من التباين التي اشتهرت وبسطت ليتوزع علمها
 واختصرت + ليستيسر فهمها الآن جاء الحافظ النقيب تقي الدين أبو عمرو
 عثمان بن الصلاح عبد الرحمن الشافعي زكريا دمشق فجمع ما لم يكن
 تديس الحديث بالبدن المشرفة كتابه المشهور فحذف فنونه وأزال
 شيئا بعد شيء فلهذا لم يحصل ترتيبه على الوضع المناسب واعتني بتصنيف
 الخطيب المتفرقة فجمع سنوات مقامها وضرب اليها من غيرها
 فوائد ما واجتمع في كتابه ما تفرق في غيره فلهذا أعظم الناس عليه
 سارا بشيرة فلا يحصى كم ناظروا له ومختصروا مستفيدا عليه مقصروا
 ومعارضو له ومنصورون فسا إلى بعض الإخوان أن يحصل لهم من ذلك
 فلخصته في أوراق لطيفة سميتها نخبة الفقه في مصطلح أهل الأثر على
 ترتيب أبشركم وسبيل نتيجته مع ما تضمنت إليه من شوارد الفرائد
 وزوائد الفوائد فرغب اليكم تأنيبا أن اضم عليها
 شرحا لعل رموزها ونفحة كنوزها ويؤمل من المبتدئين فاجبه إلى السؤال
 رجاء الكلدان لجر ذلك المسالك فباغتني شرحها في الأيضاح النورية
 ونهت على خبايا زواياها لأن صاحب البيت أدرك بتمامه ونظروا أن
 أرادوا على صورة البسط البين وضحها ضمن توضيحها أوفق فسكت

الكتاب في بيان فضل كتاب الطيف...
 في بيان فضل كتاب الطيف...
 في بيان فضل كتاب الطيف...

الكتاب في بيان فضل كتاب الطيف...
 في بيان فضل كتاب الطيف...
 في بيان فضل كتاب الطيف...

الحديث في بيان فضل كتاب الطيف...
 في بيان فضل كتاب الطيف...
 في بيان فضل كتاب الطيف...

وان يكون مستند انتقائه الامر المشاهدا والمسموع لا ما ثبت
 بقضية العقل الصرف فاذا جتمع هذه الشروط الاربعة وهي عدم كثير
 احالته العادة تواطؤهم على الكذب ورواذاك عن مثله من الابتداء
 الى الانتهاء وكان مستند انتقائه محسوسا وانضاف الى ذلك
 ان يعجب خبرهم فادة العلم لسانه فلهذا هو المتواتر وما تخلفت
 افادة العلم عنه كان مشهورا فقط فكل متواتر مشهور من غير
 عكس وقد يقال ان الشروط الاربعة اذا حصلت استلزمت حصول
 العلم وهو كذلك في الغالب لكن قد يخلف العلم عن البعض لما نعلم
 وقد فهم بهذا تعريف المتواتر وخلافه قد يرد بلا حصر ايضا لكن
 مع فقد بعض الشروط بما وصفه بما فوق الاثنين * اعني شرا
 فصاعد اما لم يجتمع شروط المتواتر * او بهما * اي باثنين فقط
 او بواحد * والمراد بقولنا ان يرد باثنين ان لا يرد باقل منهما فان
 ورد باكثر في بعض المواضع من السند الواحد لا يضرك اذا اقل
 في هذا العلم يقضى على الاكثر فالاول وهو المتواتر وهو المفيد للحكم
 اليقيني * فاخرج النظري على ما ياتي تقريرا * بشروط التي تقدر
 واليقين هو الاعتقاد الجازم المطابق وهذا هو المعتمد ان يتلبر
 المتواتر فيفيد العلم الضمري وهو الذي يضطر الانسان اليه
 بحيث لا يمكنه دفعه وقيل لا يفيد العلم الانظري وليس بشيء لان
 العلم بالتواتر حاصل لمن ليس له اهلية النظر كالعالم اذا نظر

ان يكون مستند انتقائه الامر المشاهدا والمسموع لا ما ثبت
 بقضية العقل الصرف فاذا جتمع هذه الشروط الاربعة وهي عدم كثير
 احالته العادة تواطؤهم على الكذب ورواذاك عن مثله من الابتداء
 الى الانتهاء وكان مستند انتقائه محسوسا وانضاف الى ذلك
 ان يعجب خبرهم فادة العلم لسانه فلهذا هو المتواتر وما تخلفت
 افادة العلم عنه كان مشهورا فقط فكل متواتر مشهور من غير
 عكس وقد يقال ان الشروط الاربعة اذا حصلت استلزمت حصول
 العلم وهو كذلك في الغالب لكن قد يخلف العلم عن البعض لما نعلم
 وقد فهم بهذا تعريف المتواتر وخلافه قد يرد بلا حصر ايضا لكن
 مع فقد بعض الشروط بما وصفه بما فوق الاثنين * اعني شرا

باذن الاثنين * بالاشارة الى
 ان يكون مستند انتقائه الامر المشاهدا والمسموع لا ما ثبت
 بقضية العقل الصرف فاذا جتمع هذه الشروط الاربعة وهي عدم كثير
 احالته العادة تواطؤهم على الكذب ورواذاك عن مثله من الابتداء
 الى الانتهاء وكان مستند انتقائه محسوسا وانضاف الى ذلك
 ان يعجب خبرهم فادة العلم لسانه فلهذا هو المتواتر وما تخلفت
 افادة العلم عنه كان مشهورا فقط فكل متواتر مشهور من غير
 عكس وقد يقال ان الشروط الاربعة اذا حصلت استلزمت حصول
 العلم وهو كذلك في الغالب لكن قد يخلف العلم عن البعض لما نعلم
 وقد فهم بهذا تعريف المتواتر وخلافه قد يرد بلا حصر ايضا لكن
 مع فقد بعض الشروط بما وصفه بما فوق الاثنين * اعني شرا

ان يكون مستند انتقائه الامر المشاهدا والمسموع لا ما ثبت
 بقضية العقل الصرف فاذا جتمع هذه الشروط الاربعة وهي عدم كثير
 احالته العادة تواطؤهم على الكذب ورواذاك عن مثله من الابتداء
 الى الانتهاء وكان مستند انتقائه محسوسا وانضاف الى ذلك
 ان يعجب خبرهم فادة العلم لسانه فلهذا هو المتواتر وما تخلفت
 افادة العلم عنه كان مشهورا فقط فكل متواتر مشهور من غير
 عكس وقد يقال ان الشروط الاربعة اذا حصلت استلزمت حصول
 العلم وهو كذلك في الغالب لكن قد يخلف العلم عن البعض لما نعلم
 وقد فهم بهذا تعريف المتواتر وخلافه قد يرد بلا حصر ايضا لكن
 مع فقد بعض الشروط بما وصفه بما فوق الاثنين * اعني شرا

عند الحديث سمي بذلك لوضوحه وهو المستفيض على رأي الجماعة
من ائمة الفقهاء سمي بذلك لانتشاره من فاض الماء يفيض فيضاً و
منهم من غاير بين المستفيض والشهور بان المستفيض يكون في
ابتدائه وانتهائه سواء والشهور اعم من ذلك ومضمون غير على
كيفية اخرى وليس من مباحث هذا الفن ثم المشهور يطلق على ما حرمه
وعلى ما اشتهر على الاستسنة فيشمل ما له اسناد واحد فصاعداً يطلق على ما لا
يوجد له اسناد اصالة والثالث العزيرة وهو ان لا يرويه اقل من اثنين
اثنين سمي بذلك اقله وجوده واما لكونه عزاي قوي لجميعه من طريق
اخرى وليس شرطاً للصحيح خلاف المنع به وهو ابو علي الحلي من المعترلة
والله يوفي كلامه احكاماً في علمه الحديث حيث قال الصحيح ان ربه
الصحابي الزائل عنه اسم الحجة بان يكون له راويان من يتداوله لعل
الحديث الى وقتنا هذا كما اشهادة على الشهادة وصرح القاضي ابو بكر
العربي في شرح البخاري بان ذلك شرط البخاري واجاب بما اورد عليه من
بحوثه نظراً لانه قال ان قبل حديث احمد ان النبي افترده ليرد غيره ولو روي عنه
الاعلقة قلنا قد خطب به عمر رضي الله تعالى عنه على المنبر بحضرة الصحابة فلو لا
انهم لم يرووه لا ترويه كذا قال في تصحيحه بانه لا يبر من كونهم سكتوا عنه
ان يكونوا سمعوا من غيره وبان هذا الوصل في عمر رضي الله عنه منصرف في تفرد
علقته عنه ثم تفرد محمد بن ابراهيم عنه عن علقته ثم تفرد يحيى بن سعيد
عن محمد بن علي ما هو الصحيح المعروف عند الحديث وقد وردت له مصنفات

هذا الحديث سمي بذلك لوضوحه وهو المستفيض على رأي الجماعة
من ائمة الفقهاء سمي بذلك لانتشاره من فاض الماء يفيض فيضاً و
منهم من غاير بين المستفيض والشهور بان المستفيض يكون في
ابتدائه وانتهائه سواء والشهور اعم من ذلك ومضمون غير على
كيفية اخرى وليس من مباحث هذا الفن ثم المشهور يطلق على ما حرمه
وعلى ما اشتهر على الاستسنة فيشمل ما له اسناد واحد فصاعداً يطلق على ما لا
يوجد له اسناد اصالة والثالث العزيرة وهو ان لا يرويه اقل من اثنين
اثنين سمي بذلك اقله وجوده واما لكونه عزاي قوي لجميعه من طريق
اخرى وليس شرطاً للصحيح خلاف المنع به وهو ابو علي الحلي من المعترلة
والله يوفي كلامه احكاماً في علمه الحديث حيث قال الصحيح ان ربه
الصحابي الزائل عنه اسم الحجة بان يكون له راويان من يتداوله لعل
الحديث الى وقتنا هذا كما اشهادة على الشهادة وصرح القاضي ابو بكر
العربي في شرح البخاري بان ذلك شرط البخاري واجاب بما اورد عليه من
بحوثه نظراً لانه قال ان قبل حديث احمد ان النبي افترده ليرد غيره ولو روي عنه
الاعلقة قلنا قد خطب به عمر رضي الله تعالى عنه على المنبر بحضرة الصحابة فلو لا
انهم لم يرووه لا ترويه كذا قال في تصحيحه بانه لا يبر من كونهم سكتوا عنه
ان يكونوا سمعوا من غيره وبان هذا الوصل في عمر رضي الله عنه منصرف في تفرد
علقته عنه ثم تفرد محمد بن ابراهيم عنه عن علقته ثم تفرد يحيى بن سعيد
عن محمد بن علي ما هو الصحيح المعروف عند الحديث وقد وردت له مصنفات

هذا الحديث سمي بذلك لوضوحه وهو المستفيض على رأي الجماعة

هذا الحديث سمي بذلك لوضوحه وهو المستفيض على رأي الجماعة
من ائمة الفقهاء سمي بذلك لانتشاره من فاض الماء يفيض فيضاً و
منهم من غاير بين المستفيض والشهور بان المستفيض يكون في
ابتدائه وانتهائه سواء والشهور اعم من ذلك ومضمون غير على
كيفية اخرى وليس من مباحث هذا الفن ثم المشهور يطلق على ما حرمه
وعلى ما اشتهر على الاستسنة فيشمل ما له اسناد واحد فصاعداً يطلق على ما لا
يوجد له اسناد اصالة والثالث العزيرة وهو ان لا يرويه اقل من اثنين
اثنين سمي بذلك اقله وجوده واما لكونه عزاي قوي لجميعه من طريق
اخرى وليس شرطاً للصحيح خلاف المنع به وهو ابو علي الحلي من المعترلة
والله يوفي كلامه احكاماً في علمه الحديث حيث قال الصحيح ان ربه
الصحابي الزائل عنه اسم الحجة بان يكون له راويان من يتداوله لعل
الحديث الى وقتنا هذا كما اشهادة على الشهادة وصرح القاضي ابو بكر
العربي في شرح البخاري بان ذلك شرط البخاري واجاب بما اورد عليه من
بحوثه نظراً لانه قال ان قبل حديث احمد ان النبي افترده ليرد غيره ولو روي عنه
الاعلقة قلنا قد خطب به عمر رضي الله تعالى عنه على المنبر بحضرة الصحابة فلو لا
انهم لم يرووه لا ترويه كذا قال في تصحيحه بانه لا يبر من كونهم سكتوا عنه
ان يكونوا سمعوا من غيره وبان هذا الوصل في عمر رضي الله عنه منصرف في تفرد
علقته عنه ثم تفرد محمد بن ابراهيم عنه عن علقته ثم تفرد يحيى بن سعيد
عن محمد بن علي ما هو الصحيح المعروف عند الحديث وقد وردت له مصنفات

لا استحالة ان يفيد المتناقضان العام بل صدقهما من غير ترجيح
 لاحدهما على الآخر واما ذلك فالاجماع حاصل على تسليم صحته
 فان قيل انما اتفقوا على وجوب العمل به لا على صحته فنضاه وسنده
 انهم متفقون على وجوب العمل بكل ما صدق ولو لم يخرج به الشيخان فلم يبق
 للصحيحين في هذا امرية ولا اجماع حاصل على انهما امرية فيما يرجع
 الى نفس الصحة وهم صرح بافاده ما اخبر به الشيخان العلم بالنظر
 الاستاذ ابو اسحاق الاسفرائيني وزاوية الحديث ابو عبد الله محمد بن
 وابو الفضل بن ظاهر وغيرهما فيقول ان يقال المرية المذكورة كوث
 احاديثهما اصح لصححتهما المشهور اذا كانت لسطر فمتبانية
 سالمة عن ضعف الرواية والعلل ومن صرح بافادته العلم بالنظر
 الاستاذ ابو منصور البغدادي والاستاذ ابو بكر بن فونك وغيرهما
 ومنها السلسل بلائمة الحفاظ الثقلين حيث لا يكون غيرا
 كالحديث الذي يرويه احمد بن حنبل مثالا ويشاركة في تخريج عن
 الشافعي ويشاركة فيه غير ما لك بن النرف انه يفيد العلم عند
 سماعه بالاستدلال من جهة جلالة رواته وان فيهم من الصفا
 الائمة الموجبة للقبول ما يقو مقام العدد الكثير من غيرهم
 ولا يشك من له احق مارة بالعلم واخبار الناس ان ما كان
 مثالا لو شافهه بخبرانه صادقه فيه فاذا انضاف اليه ايضا
 من هو قتل تلك الدجاجة اذ ادققت وبعدها عيخته عليه من السهو

له قوة
 الاستدلال لا سكون
 التهمة وسكون
 الجمهور في الامور
 والسر في الغاء والبراء
 بخبره انما هو في
 وهو من امر المتكلمين
 في العلم والحق
 استاده الحق لا يزال
 يرويه امام كذا من
 ١٠
 سلمت المار في
 انما لا كل شيء
 استدلوا به في
 جود الظاهر في
 العلم والحق
 ما لا يمكن
 الحق في ادق

وهذه الانواع التي ذكرناها لا يحصل العلم بصدق الخبر منها الا للعلم
 بالحديث المتبحر فيه العارف باحوال الرواة المطالع على العلل وكون
 غيره لا يحصل له العلم بصدق ذلك لقصوره عن الاوصاف المذكورة
 حصول العلم للمتبحر المذكور وتحصل الانواع الثلاثة التي ذكرناها
 الاول يخص بالتحقق والثاني بجماله طرق متعددة والثالث بملاوكة
 ويمكن اجتماع الثلاثة فحديث واحد فلا يشيع جيل القطع بصدقه
 والله اعلم ثم الغريبة اما ان تكون في اصل السند + اي في الموضع الذي
 يدور الاسناد عليه + يرجع ولو تعددت الطرق اليه وهو طرفه الذي
 فيه الصحاح * او لا تكون * كذلك بان يكون التفرع في ثلثه كان يرويه
 عن الصحاح اكثر من واحد ثم تفرع بروايته عن واحد منهم شخص واحد
 * فاول الفرع المطلق * كحديث الفقيه عن بيع الولاء وعهبة تفرع به
 عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما وقد تفرع به روى
 ذلك التفرع كحديث شعب اليمان تفرع به ابو صالح عن ابي هريرة
 وتفرع به عبد الله بن دينار عن ابي صالح وقد يستمر التفرع في جميع روايته
 او اكثرهم وفي مسند البزار والمجمل الاوسط للطبراني امثلة كثيرة
 لذلك * والثاني الفرع النسبي * سمي نسبيا لكون التفرع فيه حصل
 بالنسبة الى شخص معين وان كان الحديث في نفسه مشهورا * ويقبل
 اطلاق الفرعية عليه لان الخبر بالفرع مترادفان لغة واصطلاح
 الا ان اهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال

هذا الحديث المتبحر فيه العارف باحوال الرواة المطالع على العلل وكون غيره لا يحصل له العلم بصدق ذلك لقصوره عن الاوصاف المذكورة حصول العلم للمتبحر المذكور وتحصل الانواع الثلاثة التي ذكرناها الاول يخص بالتحقق والثاني بجماله طرق متعددة والثالث بملاوكة ويمكن اجتماع الثلاثة فحديث واحد فلا يشيع جيل القطع بصدقه والله اعلم ثم الغريبة اما ان تكون في اصل السند + اي في الموضع الذي يدور الاسناد عليه + يرجع ولو تعددت الطرق اليه وهو طرفه الذي فيه الصحاح * او لا تكون * كذلك بان يكون التفرع في ثلثه كان يرويه عن الصحاح اكثر من واحد ثم تفرع بروايته عن واحد منهم شخص واحد * فاول الفرع المطلق * كحديث الفقيه عن بيع الولاء وعهبة تفرع به عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما وقد تفرع به روى ذلك التفرع كحديث شعب اليمان تفرع به ابو صالح عن ابي هريرة وتفرع به عبد الله بن دينار عن ابي صالح وقد يستمر التفرع في جميع روايته او اكثرهم وفي مسند البزار والمجمل الاوسط للطبراني امثلة كثيرة لذلك * والثاني الفرع النسبي * سمي نسبيا لكون التفرع فيه حصل بالنسبة الى شخص معين وان كان الحديث في نفسه مشهورا * ويقبل اطلاق الفرعية عليه لان الخبر بالفرع مترادفان لغة واصطلاح الا ان اهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال

من التفرع في الحديث المتبحر فيه العارف باحوال الرواة المطالع على العلل وكون غيره لا يحصل له العلم بصدق ذلك لقصوره عن الاوصاف المذكورة حصول العلم للمتبحر المذكور وتحصل الانواع الثلاثة التي ذكرناها الاول يخص بالتحقق والثاني بجماله طرق متعددة والثالث بملاوكة ويمكن اجتماع الثلاثة فحديث واحد فلا يشيع جيل القطع بصدقه والله اعلم ثم الغريبة اما ان تكون في اصل السند + اي في الموضع الذي يدور الاسناد عليه + يرجع ولو تعددت الطرق اليه وهو طرفه الذي فيه الصحاح * او لا تكون * كذلك بان يكون التفرع في ثلثه كان يرويه عن الصحاح اكثر من واحد ثم تفرع بروايته عن واحد منهم شخص واحد * فاول الفرع المطلق * كحديث الفقيه عن بيع الولاء وعهبة تفرع به عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما وقد تفرع به روى ذلك التفرع كحديث شعب اليمان تفرع به ابو صالح عن ابي هريرة وتفرع به عبد الله بن دينار عن ابي صالح وقد يستمر التفرع في جميع روايته او اكثرهم وفي مسند البزار والمجمل الاوسط للطبراني امثلة كثيرة لذلك * والثاني الفرع النسبي * سمي نسبيا لكون التفرع فيه حصل بالنسبة الى شخص معين وان كان الحديث في نفسه مشهورا * ويقبل اطلاق الفرعية عليه لان الخبر بالفرع مترادفان لغة واصطلاح الا ان اهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال

[illegible][illegible]

۱۲۔ سید

[illegible]

عربی

وقلته فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي وهذا من حيث إطلاق الأسماء عليهم أو أما من حيث استعمال الفعل المشتق فلا يفرقون فيقولون المطلق والنسبي تفرد به فلا دارا غريب به فلان وقريب من هذا الاختلاف هو في المنقطع والمرسل حل هما متغايران أولا فأكثر الحديثين على التخيير لكنه عند إطلاق الأسماء أو عند استعمال الفعل المشتق فيستعملون الأسماء فقط فيقولون أرسله فلان سؤلوك كان ذلك مرسلًا أم منقطعًا ومن شبه أطلق غير واحد من إمامي الأئمة مواقع استعمال الفعل على كثير من الحديثين فهو لا يغيرون بين المرسل والمنقطع وليس كذلك لما حمله

تأمل الضبط متصل السند غير محل ولا شاذ هو الصحيح لذاته هو هذا
 أول تقسيمه القبول الى أربعة أنواع لانه اما ان يستعمل من صفات
 القبول على أعلاها أو الاو^ل الصحيح لذاته والثاني ان يؤخذ فيه ما يحبر
 ذلك القبول ككثره الطرق فهو الصحيح ايضا لكن لا لذاته وحده
 لا جبراً ان فهو احسن لذاته وان قامت قرينة ترجح جانب قبول
 ما يتوقف فيه فهو الحسن ايضا لكن لا لذاته وقد مر الكلام على
 الصحيح لذاته لعلو رتبته والراد بالعدل من له ملكة تفحص
 على ملازمة التقوى والمرأة والراد بالقوى اجتناب الاعمال السيئة من
 شرك او فسق او تبذير والضمير ضمير صيغته وهو ان ثبت

وَقِيلَ لِلَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ
لَا تَتْلُوا حَتَّىٰ يَذْكُرُوا لِكُلِّ وَاحدةٍ مِّنْ
الْوَقْتِ لِكُلِّ وَاحدةٍ مِّنْ
وَقِيلَ لِلَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ
لَا تَتْلُوا حَتَّىٰ يَذْكُرُوا لِكُلِّ وَاحدةٍ مِّنْ
الْوَقْتِ لِكُلِّ وَاحدةٍ مِّنْ

عن أبي هريرة وكالعلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة فإن الجميع يشبهون
اسم العدالة والضبط إلا أن في المرتبة الأولى من الصفات الترجمة ما
يقعده تقدير روايته على التي تليها وفي التي تليها من قوة الضبط لا يقضيه
تقديمها على الثالثة وهي مقدمة على روايته من حيث ما يتقدم به حسن
تجدها من الحق عن عاصم بن عمن جابر وعمر بن شبيب عن أبيه عن
وقس على هذه الراتب ما يشبهها والمرتبة الأولى هي التي أطلق عليها أفضل الأسماء
أنها أصح كالأسماء المتعمدة كالأطراف لترجمة معينة منها نعم يستفاد
من مجموع ما أطلق كإيماء عليه ذلك أحجية على ما يطلقه ويتحقق
بهذا التقابل ما اتفق الثنيان على شرحه بالنسبة إلى ما انفرد به أحدهما
وما انفرد به الثاني بالنسبة إلى ما انفرد به مسلم ولا اتفاق العلماء فيها
على تلقي كتابها بما يقبل واختلف بعضهم في أيهما الترجمة فما انتقل به
ارجح من هذه الخشية مما التفتحا عليه وقد صرح الجمهور بتقدير
صحيح البخاري في الصحة ولم يوجد عن أحد التصريح بقبضه وأما ما
نقل عن أبي علي النيسابوري أنه قال ما تحت أديم السماء أصح من كتاب مسلم
فلم يصح بكونه أصح من صحيح البخاري لأنه إنما نقل مجرى كتاب أصح من كتاب
مسلم إذا انتفى إنما هو بقبضه صيغة أفعال من زيادة حجة في كتاب
ينار كتاب مسلم في الصحة بتمام تلك الزيادة عليه ولتفت المساواة و
كذلك ما نقل عن بعض المغاربة أنه فضل صحيح مسلم على صحيح البخاري
فذلك مما يرجع إلى حسن السياق وضحة الوضع والترتيب لم يفتح أحد منهم

سأله عن أن السهمان
لا يطلق في مجموع بينهما
فما لا لا سانية كالمجموع
١٨
منه من حيث كونه
قال في ذلك من حيث كونه
سبح

14

[illegible]

سید محمد علی حسینی

شرف نوع خاص منه وقع في كتابه وهو ما يقول فيه حسن عربي
صفة أخرى وذلك لأنه يقول في بعض الأحاديث حسن في بعض ما
صحيح وفي بعض ما غريب وفي بعض ما حسن صحيح وفي بعض ما حسن غريب
وفي بعض ما صحيح غريب وفي بعض ما حسن صحيح غريب وتعرفه أتماع
على الأول فقط وعبارته ترشد الخاطئ حيث قال في آخر كتابه وما
قلنا في كتابنا حديث حسن فاما الزيادة ^{التي هي} حسن اسناداً عندنا فكل حديث
يروي ولا يكون له من جهة الكذب في روي من غير جهة شريك ولا يكون
شاذاً فهو عندنا حديث حسن فعرف بهذا أنه إنما عرف الله يقول فيه حسن
نقطاً واما ما يقول فيه حسن صحيح أو حسن غريب أو حسن صحيح غريب فام
معمّر على تعريفه كما يعرف على تعريفنا يقول فيه صحيح فقط أو غريب
فقط أو كان ترك ذلك استغناءً لشهرته عندنا أهل الفن واقتصر على بعض
ما يقول فيه كتابه حسن فقط أما الغرضه واما لأنه اضطراراً جديداً
ولذلك قيده بقوله عندنا ولم يسمه أهل الحديث كما فعل الخطابي
وبهذا المقرر ينبغي فهم كثير من الأيرادات التي طال البحث فيها ولو شفر
وجه توجيهاً فله الحمد على ما اللهم ^{حلم} وزيادة ما يرويها أي الصحيح
والحسن مقبولة ما لم ينفع منافاة الرواية من هو اثنان فمن لم يذكر
تلك الزيادة لأن الزيادة أمانة تكون لاثنا في بينهما وبين الأثنان
يلزمها فلهذا تقبل طاقلاً لأنها في حكم الحديث المستقل لذلك تنبغي الثقة
ولا يرويه عن شيخه غيره وأما أن تكون منافاة بحيث يلزم من قبولها

[illegible]

رد الرواية كآخرى فخذوا حتى التزموا بيننا وبين معارضها فيقبل
 البراجم والرجوع واستمعوا من جبر من العقل نقول نقول الزيادة مطلقا
 من غير تفصيل وكما نذكر ذلك على طريق الحديثين الذين يشترطون في الصحيح
 ان يكون شاذا او يفسرون الشذوذ بخلافه ثقة من هو او ثبوته منه
 والعجب من من اغفل ذلك منهم مع اعترافه بان شرط انفاء الشذوذ
 في حديث الصحيح كذا في النسخ والنقول عن ائمة الحديث المتقدمين
 كجدات الحسن بن محمد بن يحيى القطان واحمد بن حنبل ويحيى بن معين
 وعلي بن المديني والبخاري وابي زرعة وابي حاتم والنسائي والدارقطني
 وغيرهم واعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها ولا يعرف عن احد
 منهم اطلاق قبول الزيادة والعجب من ذلك اطلاق كثير من الشافعية
 القول بقبول زيادة الثقة مع ان نص الشافعي رحمه الله يدل على غير ذلك
 فانه قال في بناء كلامه على ما يقتضيه حال الراوي والضبط ما نصه
 ويكون ان شئت احد من الحفاظ لم يخالفه فان خالفه فوجد حديثه
 انقص كان في ذلك دليل على صحة ترجم حديثه ومتى خالفه انقصت
 اجتهادك بحديثه انتهى كلامه ومقتضاها انه اذا خالف فوجد
 حديثه ازدد امر ذلك بحديثه فدل على الزيادة العدل عنده كإلزام
 قبوله مطلقا وانما تقبل من الحفاظ فانه اعتبر ان يكون حديثه هذا
 المخالف انقص من حديث من خالفه من الحفاظ وحصل نقصان هذا الراوي
 من الحديث دليل على صحة كونه يدل على تحريمه وجعل ما عدا ذلك مضرا

۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

[illegible]

میں نے ان کو دیکھا ہے

في اشتراط الخالفة وان اذنا في الزلزال لا يه ثقة اوصدوق ^{في المنكر} كراهيه
 ضيف وقد غفل من سعي بينهم والله اعلم وما نقدر ذكره من الفهم ^{الشر}
 ان وجد بعد ظن كونه فمرد ^{قد} وافقه غير فهو المتابع بكسر الموحدة والمتابعة
 على مراتب ان حصلت للراي نفسه ^{فهم} التامة وان حصلت لغيره ^{فمن} فقه
 فهي لقاصرة ويستفاد منها التقوية مثال المتابعة ما رواه ^{فهم} الشافعي رحمه الله في
 الاصح ^{ما} مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر ان سول الله صلى الله عليه واله
 قال ^{اسم كتاب} الشهور كسعر وعشرون فلا تضوموا حتى تروا الحال ولا تقطروا حتى تروا ^{فان}
 غمركم فاكملوا العدة ثلثين فهذا الحديث بهذا اللفظان قوموا ^{في} الشافعي تقدر
 عن مالك فقد روي في غرائب ^{لان} اصحاب مالك روي عنه بهذا الاسناد بلفظ
 غمركم فاكملوا ^{فان} روي له لكن وجدنا للشافعي رحمه الله متابعا وهو عبد الله بن
 القعقبي كذلك اخرج البخاري عنه عن مالك فهذا متابعة تامة ووجدنا
 ايضا متابعة قاصرة في صحيح ابن خزيمة من رواية عاصم بن محمد عن ابيه عن
 زيد عن جد عبد الله بن عمر بلفظ فاكملوا ثلثين وفي صحيح مسلم رواية ^{في} محمد بن
 بن عمر عن نافع عن ابن عمر بلفظ فاقدوا ثلثين ولا تنقصا في هذه المتابعة سواء
 كانت تامة او قاصرة على اللفظ بل اجاءت بلعني يكفي لکنها مختصة بكونها
 من رواية ذاك الصحابي وان وجدتم ^{اي من الفروا} يروي من حديث صحابي اخر شعبة
 في اللفظ والمعنى ^{اي من الفروا} فقط فهو الشاهد ومثاله في الحديث ^{اي من الفروا} قد مناه
 ما رواه النسائي من رواية محمد بن حنبل عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه
 واله وسلم في حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر سواء في هذا اللفظ ^{اي من الفروا} اما بالمعنى

[illegible][illegible]

فيكون من حيث هو
 او على ان الصلاح
 فيكون من حيث هو
 او على ان الصلاح

الا الصياحي او الا التابعي والصحابي معا ومنوا ان يحد من حديثه
 ويضيفه الى من فوقه فان كان من فوقه شيئا لذلك المصنف
 فقد اختلف فيه هل يثبت تقليقا او لا والعجيب في هذا التفصيل ان يعرف
 بالنص لو الاستقراء ان فاعل ذلك مكرس قصي به لا فتسليم
 وانما ذكر التعليق في قسم الردود للجهل بحال الحدوث وقد يحكم بحكمة
 ان عرف بان يحيي من وجه اخر فان جميع من احذق ثقات
 جاءت مسألة التعديل على الابعاء والجمهور لا يقبل حتى يثبت له قال
 ابن الصلاح ههنا ان وقع احدث في كتاب الترمذ صحته كالجاري
 فيما اتى فيه بالخير مدلى على انه ثبت اسناده عنده وانما حذف لغرض
 من الاغراض وما اتى فيه بخير اخره ففيه مقال وقد اوضحت امثله
 ذلك في التلخيص على ابن الصلاح في الثاني وهو ما سقط من اخر
 من بعد التابعي هو المرسل في صورته ان يقول التابعي سواء كان
 كبيرا او صغيرا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا او فعل كذا او فعل
 بخبرته كذا ونحو ذلك وانما ذكر في القسم للردود للجهل بحال الحدوث
 لانه يحتمل ان يكون صحابيا ويحتمل ان يكون تابعا وعلى الثاني يحتمل ان
 يكون ضعيفا ويحتمل ان يكون ثقة وعلى الثاني يحتمل ان يكون جمل
 عن صحابي ويحتمل ان يكون جمل عن تابعي اخر وعلى الثاني فيعود الاحتمال
 السابق ويتعدد اما بالتجزئة العقلية فالى ما لا نهاية له واما بالاستقراء
 فالى ستة او سبعة وهو اكثر مما وجد من رواية بعض التابعين عن بعض

فيكون من حيث هو
 او على ان الصلاح
 فيكون من حيث هو
 او على ان الصلاح

٢٥
 عن الحسن البصري في قوله
 بان لا يحد من حديثه
 وبما لا يحد من حديثه
 بان لا يحد من حديثه
 بان لا يحد من حديثه

محمد بن قاسم

ثانيا

بذلك كون الراوي لم يسم من حدثه واوهو سماعه للحديث
فمن لم يخبرته واستفاقه من الدلس بالتحريك وهو اختلاط الظاهر
بشيء يذلل لك لاشتراكهما في الخفاء ويرد * المدلس بصيغة * صريح
الاداء * يحتمل * وقوع * اللقاء * بين المدلس ومن استند عنه * كقول
كذا * قال * ومتى وقع بصيغة صريحة لا تجزئ فيها كان كذا بان حكم
من ثبت عنه التدليس ان كان عدلان لا يقبل منه الا اذا صرح فيها
بالحديث على الآخر وكذا المرسل الخفي اذا صدر * من معاصر له يابى *
من حدث عنه بل بينه وبينه واسطة والفرق بين المدلس و
المرسل الخفي دقيق يحصل تحريه بما ذكره جونا وهوان التدليس
يختص بمن روى عن عرف لقاءه اياه فاما ان عاصره ولم يعرفه
لقبه فهو المرسل الخفي ومن ادخل في تعريف التدليس المعاصرة ولو
غير لقى ازمه دخول المرسل الخفي في تعريفه والصواب التفرقة
بينهما ويؤيد على الاعتبار اللقي في التدليس دون المعاصرة وحدها
لا بد منه اطباق اهل العلم بالحديث على ان رواية الخضر ميم كابي
عثمان النخعي وقيس ابن ابي حازم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من
قبيل الارساء من قبيل التدليس ولو كان مجرّد للمعاصرة يكنفه بانه
في التدليس لما كان هو كما مدلسين لانهم عاصروا النبي صلى الله عليه وآله
والله وسلم قطعاً ولكن لم يعرف هل لقوة ام لا ومن قال باشتراط
اللقي في التدليس الامام الشافعي وابون بكر الزرار وكذا الخطيب الكفاية

[illegible]

١٠

معين * أو بدعته * وهي اعتقاد ما أحدث على خلاف المعروف عن
 النبي صلى الله عليه وسلم لا بمعاندته بل بنوع شبهة * أو سوء حفظه *
 وهي عبارة عن من يكون غلطه أقل من صوابه * فالقسم الأول * هو
 الطعن بكذب الراوي في الحديث النبوي عليه الصلوة والسلام *
 هو الموضوع * وأحكم عليه بالوضع إنما هو بطريق الظن الغالب لا
 بالقطع إذ قد يصدق الكذب لكن لا هل العلم بالحديث ملكة
 قوية يميزون بها ذلك وإنما يقو بذلك منهم من يكون طلاقه
 تاماً وذهنه ثابتاً وفهمه قويا ومعرفة بالقرائن الدالة على ذلك
 متمكنة وقد يعرف الوضع باقرار واضعه قال ابن دقيق العبد لكن
 لا يقطع بذلك لاحتمال ان يكون كذب في ذلك الاقرار انتهى فيهم
 منه بعضهم انه لا يعمل بذلك الاقرار أصلاً وليس ذلك مرادهم
 وإنما نفى القطع بذلك ولا يلزم من نفي القطع نفي الحكم لان الحكم
 يقع بالظن الغالب وهو هذا كذا ذلك ولو لا ذلك لما منع قتل القاتل
 ولا جرم المعترف بالزنا لاحتمال ان يكون كاذباً فيما اعترف به ومن
 القرائن التي يدرك بها الوضع ما يؤخذ من حال الراوي كما وقع
 لما صون بن احمد انه ذكر بحضرة الخلاف في كون الحسن سمع عن
 هريرة رضي الله عنه أو لفساق في الحال اسناداً الى النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم انه قال سمع الحسن عن أبي هريرة وكما وقع لفيث بن
 ابراهيم حيث دخل على محمد بن فرج بن يلعب بالبحار فساق في الحال

كذب الراوي في الحديث النبوي عليه الصلوة والسلام *
 هو الموضوع * وأحكم عليه بالوضع إنما هو بطريق الظن الغالب لا
 بالقطع إذ قد يصدق الكذب لكن لا هل العلم بالحديث ملكة
 قوية يميزون بها ذلك وإنما يقو بذلك منهم من يكون طلاقه
 تاماً وذهنه ثابتاً وفهمه قويا ومعرفة بالقرائن الدالة على ذلك
 متمكنة وقد يعرف الوضع باقرار واضعه قال ابن دقيق العبد لكن
 لا يقطع بذلك لاحتمال ان يكون كذب في ذلك الاقرار انتهى فيهم
 منه بعضهم انه لا يعمل بذلك الاقرار أصلاً وليس ذلك مرادهم
 وإنما نفى القطع بذلك ولا يلزم من نفي القطع نفي الحكم لان الحكم
 يقع بالظن الغالب وهو هذا كذا ذلك ولو لا ذلك لما منع قتل القاتل
 ولا جرم المعترف بالزنا لاحتمال ان يكون كاذباً فيما اعترف به ومن
 القرائن التي يدرك بها الوضع ما يؤخذ من حال الراوي كما وقع
 لما صون بن احمد انه ذكر بحضرة الخلاف في كون الحسن سمع عن
 هريرة رضي الله عنه أو لفساق في الحال اسناداً الى النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم انه قال سمع الحسن عن أبي هريرة وكما وقع لفيث بن
 ابراهيم حيث دخل على محمد بن فرج بن يلعب بالبحار فساق في الحال

هذا الحديث لا يثبت في الصحيحين ولا في غيره من كتب الحديث ولا في كتب الرجال ولا في كتب السير ولا في كتب الفقه ولا في كتب اللغة ولا في كتب التاريخ ولا في كتب الجغرافيا ولا في كتب الطب ولا في كتب الفلك ولا في كتب الحساب ولا في كتب الموسيقى ولا في كتب الفنون ولا في كتب الحرف ولا في كتب الصناعة ولا في كتب الزراعة ولا في كتب التجارة ولا في كتب السياسة ولا في كتب التاريخ ولا في كتب الجغرافيا ولا في كتب الطب ولا في كتب الفلك ولا في كتب الحساب ولا في كتب الموسيقى ولا في كتب الفنون ولا في كتب الحرف ولا في كتب الصناعة ولا في كتب الزراعة ولا في كتب التجارة ولا في كتب السياسة

اسناد الى النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا سبق الا في نصل اخذت
 او جاف او جاف فوافي الحديث او جاف فصرف الحديث انه كذب كجمله
 فامر يذبح الحمامة ومنها ما يؤخذ من حال الروي كان يكون مقصدا
 لنص القرآن او السنة المتواترة او الاجماع القطعي او صريح النقل حيث
 لا يقبل شيء من ذلك التناول في الروي تارة يخرجه الواضع وتارة
 ياخذ من كلام غيره كبعض السلف الصالحين او قدماء الحكماء او
 الاسرائيليات او ياخذ من حديثنا ضعيف الاسناد فيركب اسامهم في
 ابروج وآصال للوضع على الوضع باعداد الدين كالأزادة اعلية
 الجمل كبعض المتعدين او فرط العصبية كبعض المقلدين او اتباع
 بعض الرؤساء او الكفران لقصد الاستهزاء وكل ذلك حرام باجماع من
 يعتد به الا ان بعض الكرامية وبعض المتصوفة يقلعونهم اياها
 الوضع في الترغيب والترهيب هو خطأ من فاعله نشأ عن جهل لان
 الترغيب والترهيب من جملة الاحكام الشرعية وانفقوا على ان نعم
 الكذب على النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الكبائر وبالجملة
 الجحيم فكفر من تعد الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم وانفقوا
 على تحريم رواية الموضوع الا مقروفا ببيان له صلى الله
 عليه وسلم من حدث عني بحديث يرى انه كذب فهو احد
 الكاذبين اخرج من مسلم في القسم الثاني من اقسام
 المنسوبة وهو ما يكون بسبب قسمة الراوي بالكاذب

هذا الحديث لا يثبت في الصحيحين ولا في غيره من كتب الحديث ولا في كتب الرجال ولا في كتب السير ولا في كتب الفقه ولا في كتب اللغة ولا في كتب التاريخ ولا في كتب الجغرافيا ولا في كتب الطب ولا في كتب الفلك ولا في كتب الحساب ولا في كتب الموسيقى ولا في كتب الفنون ولا في كتب الحرف ولا في كتب الصناعة ولا في كتب الزراعة ولا في كتب التجارة ولا في كتب السياسة ولا في كتب التاريخ ولا في كتب الجغرافيا ولا في كتب الطب ولا في كتب الفلك ولا في كتب الحساب ولا في كتب الموسيقى ولا في كتب الفنون ولا في كتب الحرف ولا في كتب الصناعة ولا في كتب الزراعة ولا في كتب التجارة ولا في كتب السياسة

هذا الحديث لا يثبت في الصحيحين ولا في غيره من كتب الحديث ولا في كتب الرجال ولا في كتب السير ولا في كتب الفقه ولا في كتب اللغة ولا في كتب التاريخ ولا في كتب الجغرافيا ولا في كتب الطب ولا في كتب الفلك ولا في كتب الحساب ولا في كتب الموسيقى ولا في كتب الفنون ولا في كتب الحرف ولا في كتب الصناعة ولا في كتب الزراعة ولا في كتب التجارة ولا في كتب السياسة

هو المتروك والثالث المنكر على رأي * من لا يثبت طفي المنكر فيد
الغافلة * وكذا الرابع والخامس * فمن فحش غلطه أو كثرت
غفلته أو ظهر فسقه * فحديثه منكروا الوهم * وهو القسم السادس
وأما الفصل السابع * ان طاع عليه * أي على الوهم * بالقرآن
الدالة على وهم رواية من وصل مرسل أو منقطع أو أدخل حديثا
في حديث أو أخذ ذلك من الأشياء القاذحة ويحصل معرفة ذلك
بكتوبة الشيخ * وجمع الطرق * هذا هو المعمل * وهو من
الغرض أنواع علوم الحديث وأدتها ولا يقو به إلا من رزقه الله تعالى
فهما ثاقبا وحفظا واسعاً ومعرفة تامة بمراتب الرواة ومملكة قلوبهم
بالأسانيد والعتون ولهذا الرتبة في العلم القليل من أهل هذا الشأن
كعلي بن المديني وأحمد بن حنبل والبخاري ويعقوب بن شيبة وربي
الرازي وأبي زرعة والدارقطني وقد يقصر عبارة المعمل عن إقامة الحجج
على دعوى كالصبر في نقد الديار والدرهم * ثم الخالفة * وهو القسم
السابع * أن كانت * واقعة * سبب * تغيير السياق * أي
سياق الإسناد * وهذا هو فيه ذلك التغيير هو * مذهب الإسناد *
وهو أقسام الأول أن يجمع جماعة الحديث بالأسانيد مختلفة فيرويه عنهم
أو يجمع الكل على إسناد واحد من تلك الأسانيد ولا يبين الاختلاف
لأنه إن يكون المتن عند راوٍ لا يظهر فأنه عنده بالأسناد آخر
فيرويه راعنه تاما بالأسناد الأول ومنه أن يجمع الحديث من شيخه

[illegible][illegible]

فوقه مروج الاسناد
في الاسناد مرقا الاسناد
الاسناد واسم

[illegible]

فانهم تركه طبقة واحدة وقيد السهموا شرح

[illegible]

من ان توفيق من الله
عز وجل

الأظهر فامنه فيسمة عن شيخه بواسطة فيرويه راو عنه تاما المحدث
الواسطة الثالث ان يكون عند الراوي متنان مختلفان باسنادين
مختلفين فيرويهما راو عنه مقتصر على احد الاسنادين او يروي احد
الحديثين باسناده الخاص به لكن يزيد فيه من المتن الآخر واليس
في الاول الرابع اسوق الاسناد فيعرض له عارض فيقول كلاما قبل
نفسه فيظن بعض من سمعه ان ذلك الكلام هو متن ذلك الاسناد
فيرويه عنه كذلك هذه اقسام مخرج الاسناد واما مخرج المتن
فيكون يقع في المتن كلام ليس منه متباعدة يكون في اوله وتارة يكون
في انتاؤه وتارة في آخره وهو لاكثر لانه يقع بطف حيلة على حيلة *
او بدخج موقوف * من كلام الصحابة او من بعدهم * برفع * من
كلام النبي صلى الله عليه واله وسلم من غير فصل * قد هذا هو *
مدح المتن * ويدرك الادراج بورود رواية مفصلة للقد المدح
ما ادرج فيه او بالتخصيص على ذلك من الراوي او من بعض الاسماء
الطالعين او باستحالة كون النبي صلى الله عليه واله وسلم يقول ذلك
وقد صنف الخطيب في المذرج كتابا ونخصته وزدت عليه قدرا ما
ذكر مرتين او اكثر والله الحمد * او * ان كانت الحاققة * بتقد برو
ناخير * اي في الاسماء كمن بن كعب ^{ابن كعب بن كعب} وكمن بن مرة لان اسم احد ما
اب الآخر * قد هذا هو * المقلوب * والخطيب فيه كتاب رافع للاسماء
وقد يقع القلب في المتن ايضا كحديث ابي هريرة عن عبد الله بن مسعود في سبعة الذين

[illegible][illegible]

وليستدل على معرفة اسم الجهم بوروده من طريق أخرى مستقيمة
 و* و* صنفوا فيه السبهمات ولا يقبل حديث الجهم مالم
 يثبت أن شرط قبول الخبر عدالة روايته ومن ابهر حجة لا يعرف
 عنه فكيف عدالته و* وكذا لا يقبل خبره لو أبهر بلفظ التقديرات
 كأن يقول الراوي عنه أخبرني الثقة لأنه قد يكون ثقة عند مجرح
 عند غيره وهذا على الأصح فالمسألة واحدة النكته لم يقبل المرسل
 لو أرسله العدل جازم بأنه لهذا الاحتمال بعينه وقيل يقبل تسكاً
 بالظاهر إذا أخرج على خلاف الأصل وقيل إن كان القائل عالماً بالأخبار
 ذلك في حق من عاينته في مرضه وهذا ليس من مباحث علوم الحديث
 والله الموفق فان سمي الراوي والفرد * راو * واحد * بال واو
 عنه فهو * مجهول العين * كالجهم لأن يؤخذ عنهم من غير
 عنه على الأصح وكذا من يفرع عنه إذا كان متاهلاً لذلك * اق *
 ان روى عنه * اثنان فصاعداً ولم يوفق فهو * مجهول الحال
 وهو المستور * وقد قبل روايته جماعة بغيب قيد ورد عالمياً
 والتحقيق ان رواية المستور وخبره مما فيه احتمال لا يطلق القول
 بردها ولا يقبلها بل هي موقوفة على استبانة حالها كما حزم به إمام
 الحرمين وخبره قول ابن الصلاح فيمن جرح بغير غير مفسر فهو كالمجهول
 وهو السبب التاسع من أسباب الطعن في الراوي وهي * ما * أن تكون

واحوال يوم القيمة وكذا الاختيار عما يحصل بقبوله ثواب مخصوص
 او عقاب مخصوص واسما كان له حكم الرفوع لان اخباره بذلك يقتضيه
 محله وما لا مجال للاختصاص فيه يقتضيه موقف المقاتل به ولا كونه
 للصحابه الا النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبعض من يخبر عن الكتب
 القديمة فلقد وقع الاختار عن القسم الثاني واذا كان كذلك فلا
 حكمة في القول قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهو رفوع سواء
 كان مما سمعه منه او عنه بواسطة ومثال الرفوع من الفعل حكما
 ان يفعل الصحابي ما لا مجال للاختصاص فيه فينزل على ان ذلك عند
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما قال الشافعي رحمه الله في صلواته
 على كرم الله وجهه في الكسوف في كل ركعة اكثر من ركوعين ومثال
 الرفوع من التقدير حكما ان يخبر الصحابي انه كانوا يفعلون في زمان
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم كذا فانه يكون له حكم الرفوع من جهة ان
 الظاهر اطلاع صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك لتوردها عنهم
 سواء عن اسودهم لان ذلك الزمان زمان نزول الوحي فلا يقع
 من الصحابة فكل شيء واستمر من عليه الا وهو غير ممنوع الفعل وقد
 استدلال جابر وابو سعيد رضي الله عنهما على جواز الغزل بانهم كانوا
 يفعلونه والقرآن ينزل ولو كان مما ينهى عنه انهى عنه القرآن
 وليتق بقولي حكما ما ورد بصيغة الكناية في موضع الصيغ الصريحة
 بالنسبة اليه صلى الله عليه وآله وسلم كقول التابعي عن الصحابي

امتیاز و غیرت
علی القاری احمد علی

کتابخانه عمومی

يرفع الحديث أو يرويه أو ينصيه أو روايته أو يبلغ به أو رواه وقد
يقتصر من على القول مع حذف القائل ويريدون به النبي صلى الله عليه
عليه وآله وسلم كقول ابن سيرين عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه
قال قال تقولون قوما الحديث وفي كلامه الخطيب أنه اصطلاح
خاص بأهل البصرة ومن الصيغ المحتملة قول الصحابي من السنة كذا
فلا أكثر على إخراج سرفوع ونقل ابن عبد البر فيه الاتفاق قال وإذا قلنا
غير الصحابي فكذلك ما لم يقضها إل صاحبها كسنة العمرين وفي نقل
الاتفاق نظر فمن الشافعي رحمه الله في أصل المسئلة قولان وذهب إلى أن
غير فروع أبو بكر الصبري من الشافعية وأبو بكر الرازي من الحنفية
ابن حزم من أهل الظاهر واحتجوا بالسنة تتردد بين النبي صلى الله عليه
عليه وآله وسلم وبين غيره واجبوا بان احتمال إرادة غير النبي صلى الله عليه
عليه وآله وسلم بعيدا وقد روى البخاري في صحيحه حديث ابن شهاب عن
سليم بن عبد الله بن عمر عن أبيه في قصته مع الحجج حيث قال له أكتب
تريد السنة فجهر بالصلاة قال ابن شهاب فقلت سألم أقبله رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم فقال وهل يقول بذلك إلا سنة فقيل سالهم وجوابه
ثم رأوا السبعة من أهل المدينة ولما لحاظ من التابعين عن الصحابة
أنهم إذا اطلقوا السنة لا يريدون بذلك إلا سنة النبي صلى الله عليه
وآله وسلم وأما قول بعضهم إن كان مرفوعا فلا يقولون فيه قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فخوباه أنهم تركوا الجرم بذلك تور

[illegible][illegible][illegible]

انحضرم من الجوز بدارن

(Faint handwritten notes at the bottom of the page)

واحتياطاً ومن هذا أقول إني قارئة عن النس من السنة إذا ترجع البكر
على الثيب أقام عندها سبعة أخرجه في الصحيح قال أبو قلابة لو شئت
لقلت إن النساء رُفِعَ إلى النبي صلى الله عليه وسلم أي لو قلت إن الكذب
لأن قوله من السنة هذا معناه لكن إرادة بالصيغة التي ذكرها الصحابة
أولى ومن ذلك قول الصحابي امرنا بكذا ونهينا عن كذا إذا اختلف فيه
كالخلاف في الذي قبله لأن مطلق ذلك يصرف بظاهره لا من له الأمر
النهى هو رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخالف في ذلك طائفة
وتمسكوا باحتمال أن يكون المراد غيره كأم القرآن أو إجماع بعض الخلفاء
والاستنباط واجبوا بأن الأصل هو الأول وما عداه محتمل لكنه بالنسبة
إليه مرجوح وأيضا فمن كان في طاعة رئيس إذا قال امرت لا يفهم عنه ذلك
أمره إلا رئيسه وأما قول من قال يحتمل أن يظن ما ليس بأمر أمره فلا
اختصاص له بهذه المسئلة بل هو مذکور فيها الوصر فقال امرنا رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم بكذا وحتمل ضعيف لأن الصحابي عدل عارف
باللسان فلا يطلق ذلك إلا بعد التحقيق ومن ذلك قولهم نحن نفعل كذا
فله حكم الرفع أيضا كما تقدم ومن ذلك أن يحكم الصحابي على فعل من
الأفعال بأنه طاعة لله وأمره أو معصيته كقولهم نحن من صام من ص
الشك الذي يشك فيه فقد عصى إيا القاسم صلى الله عليه وآله وسلم
فهذا حكم الرفع أيضا لأن الظاهر أن ذلك مما تلقاه عنه صلى الله عليه
وآله وسلم * وينتهي غاية الاختصار إلى الصحابي كذا * أي مثل

[illegible]

واتي به الى ابي بكر الصديق رضي الله عنه اسير افاد الى الاسلام
 فقبل منه ذلك وزوجه اخته ولم يخلف احد عن ذكره في الصحابة
 ولا عن تحريم احاديثه في السانيد وغيرها ^{تبيينها} احدها اخفا في
 ربحان رتبة من لازمه صلى الله عليه وآله وسلم وقال معه اقل
 تحت رايته على من لم ياله ^{من صحابه} اوله يحضر معه مشهدا على من كمل
 يسير او ما شاء قليلا او را على بعدا في حال الطفولية وان كان
 شرف الصحبة ^{من الماشية} حاصلا للجمع ومن ليس له منهم سماع منه فحاشه
 مرسل من حيث الزواية وهو مع ذلك معدودون في الصحابة
 لما نالوه من شرف الروية وتاسيها يعرف كون صحابي بالتواتر
 والاستفاضة او التسمية او اخبار بعض الصحابة او بعض ثقات التابعين
 او اخبار عن نفسه بانه صحابي اذا كانت دعواه ذلك تدخل
 تحت الامكان وقد استشكل هذا الاخير جماعة من حيث ان دعواه
 ذلك نظير دعوى من قال انا عدل ويحتاج الى تأمل ^{من الذين} او يستدعي
 غاية الاسناد الى التابعي وهو من لقي الصحابي كذلك ^{او من} وهذا
 متعلق باللقب وما ذكره مع الاقيد لايمان به فذلك خاص بالنبي
 صلى الله عليه وآله وسلم وهذا هو المختار خلافا لمن اشترط في
 التابعي طول الملازمة او صحة السماع او التمييز بين الصحابة
 التابعين طبقة اختلف في الحاقهم بأي قسمين وهذا المختار
 لا يرد ذكره الخاطلة والاسلام وليس والنعيم صلى الله عليه وآله

[illegible]

فقولهم ابن عبد البر في الصحابة وادعى عياض وغيره ان ابن عبد البر
 يقول لهم صحابة وفيه نظر لانه افسح في خطبة كتابه بانها اوردتهم ليكون
 كتابا جامعاً مستوعباً لاهل القرن الاول ^{الصحاح} افسح في خطبة كتابه بانها اوردتهم ليكون
 في كبار التابعين اعرف ان الواحد منهم كان مسلماً في زمن النبي صلى
 عليه واله وسلم كالتخاشي ^{اوله} لكن ان ثبت ان النبي صلى الله عليه واله وسلم
 لم يلقه الا سراً كشف له عن جميع مريب في الارض فزاهم في غي ان يعد من كان
 مؤمناً به في حياته اذ ذلك وان لم يلقه في الصحابة لحصول الروية من
 جانبته صلى الله عليه وسلم * ^{اي في وقت السرور} فاما * لقسم * الاول مما تقدم ذكره من الاقسام
 الثلاثة وهو ما ينتمى الى النبي صلى الله عليه واله وسلم غاية الاسناد
 هو المرفوع * سواء كان ذلك الاقسام باسناد متصل ام لا * والثاني
 الصوقوف * وهو ما ينتمى الى الصحابي * والثالث المقطوع * وهو ما ينتمى
 الى التابعي * ومن دون التابعي * من اتباع التابعين فمن بعدهم
 وفيه * اي في التسمية * مثله * اي مثل ما ينتمى الى التابعي في
 تسمية جميع ذلك مقطوعاً وان شئت قلت موقوف على فلا في فصلت
 التفرقة في الاصطلاح بين المقطوع والمنقطع ^{منه} من مباحث
 الاسناد كما تقدم والمقطوع من مباحث المتن كما ترى وقد اطلق
 بعضهم هذا في موضع هذا وبالعكس فجوز عن الاصطلاح * ويقال
 للاخيرين * اي للصوقوف والمقطوع * لا اثر للسند * في قول اهل
 الحديث هذا حديث مسند هو * مرفوع صحابي يبعد ظاهر الاتصال

على قولهم ان ابن عبد البر في الصحابة وادعى عياض وغيره ان ابن عبد البر
 يقول لهم صحابة وفيه نظر لانه افسح في خطبة كتابه بانها اوردتهم ليكون
 كتابا جامعاً مستوعباً لاهل القرن الاول ^{الصحاح} افسح في خطبة كتابه بانها اوردتهم ليكون
 في كبار التابعين اعرف ان الواحد منهم كان مسلماً في زمن النبي صلى
 عليه واله وسلم كالتخاشي ^{اوله} لكن ان ثبت ان النبي صلى الله عليه واله وسلم
 لم يلقه الا سراً كشف له عن جميع مريب في الارض فزاهم في غي ان يعد من كان
 مؤمناً به في حياته اذ ذلك وان لم يلقه في الصحابة لحصول الروية من
 جانبته صلى الله عليه وسلم * ^{اي في وقت السرور} فاما * لقسم * الاول مما تقدم ذكره من الاقسام
 الثلاثة وهو ما ينتمى الى النبي صلى الله عليه واله وسلم غاية الاسناد
 هو المرفوع * سواء كان ذلك الاقسام باسناد متصل ام لا * والثاني
 الصوقوف * وهو ما ينتمى الى الصحابي * والثالث المقطوع * وهو ما ينتمى
 الى التابعي * ومن دون التابعي * من اتباع التابعين فمن بعدهم
 وفيه * اي في التسمية * مثله * اي مثل ما ينتمى الى التابعي في
 تسمية جميع ذلك مقطوعاً وان شئت قلت موقوف على فلا في فصلت
 التفرقة في الاصطلاح بين المقطوع والمنقطع ^{منه} من مباحث
 الاسناد كما تقدم والمقطوع من مباحث المتن كما ترى وقد اطلق
 بعضهم هذا في موضع هذا وبالعكس فجوز عن الاصطلاح * ويقال
 للاخيرين * اي للصوقوف والمقطوع * لا اثر للسند * في قول اهل
 الحديث هذا حديث مسند هو * مرفوع صحابي يبعد ظاهر الاتصال

مفتی محمد شفیع صاحب دہلی دارالافتاء دارالعلوم دیوبند

وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي جَدِّهِ الْأَعْمَى

تقریر میں مندرجہ ذیل باتیں لکھی ہیں کہ ان کے لئے
 ان کے لئے مندرجہ ذیل باتیں لکھی ہیں کہ ان کے لئے

فان اتفق ان يكون سند صحيحا كان الغاية التقوى والا فمقصودة
 العار فيه موجد ما لم يكن موضوعا فهو كالعدد في الثاني * العلو
 النبي * وهو ما قيل العدد فيه ذلك الامام ولو كان العدد من ذلك
 الامام لا امتنعا كثيرا وقد عظمت عبة التأخير فيه حتى غلب ذلك
 على كثير منهم بحيث اصابوا الاشتغال بما هو اهم منه وانما كان العلو
 مرغوبا فيه لكونه اقرب الى الصحة وقلة الخطأ لانه ما من رجل من رجال
 الاسناد الا والخطأ اجاز عليه فكلما كثرت الوسائط وطال السند كثرت
 مظان التجوز وكلما قلت قلت فان كان في النزول مزية ليست في العلو
 كان يكون رجاله اوثق منه واحفظ واقفه او الاتصال فيه اظهر فلا
 تردد فان النزول خفيثا دأوى واما من رجع النزول مطلقا واجتنبان
 كثرة البحث يقتضي المشقة فيعظم الاجترار ذلك تنجيم باراجني عما
 يتعلق بالتحقق والتبصيف وفيه اي وفي العلو النبي * الموافقة
 وهي الوصول الى صحيح المصنفين من غير طريقهما الى الطريقة التي
 تصل الى ذلك المصنف المعين مثله روى البخاري عن قتيبة عن مالك
 حديثا فلروينا من طريقه كان بيننا وبين قتيبة ثمانية ولسر وسنا
 ذلك الحديث بعينه من طريق ابي العباس الشراير عن قتيبة مثله كان
 بيننا وبين قتيبة فيه سبعة فقد حصلت لنا الموافقة مع البخاري في صحيحه
 بعينه مع علو الاسناد على الاسناد اليه وفيه اي في العلو النبي * البديل

هو الوصول الى شيخ شيخه كان ذلك كان يقع لنا ذلك الاسناد بعينه من طريق
 البديل

ادكان اقرب الى التقوى
 بعض الروايات في هذا الباب
 في العلو النبي * وهو ما قيل
 ان العلو النبي * وهو ما قيل
 الامام لا امتنعا كثيرا
 على كثير منهم بحيث
 مرغوبا فيه لكونه اقرب
 الاسناد الا والخطأ
 مظان التجوز وكلما
 كان يكون رجاله اوثق
 تردد فان النزول خفيثا
 كثرة البحث يقتضي
 يتعلق بالتحقق والتبصيف
 وهي الوصول الى صحيح
 تصل الى ذلك المصنف
 حديثا فلروينا من
 ذلك الحديث بعينه
 بيننا وبين قتيبة
 بعينه مع علو الاسناد
 البديل هو الوصول
 الى شيخ شيخه كان
 يقع لنا ذلك الاسناد
 البديل

۱۱

[illegible]

الرازيين الواقفين فيه والوفاء مائة وخمسون سنة وذلك الى ان افط
 السلام سمع منهم ابو علي الكوفي في احد مشايخه ^{في مشايخه} حديثا ورأه عنه ^{في مشايخه}
 على واس الخمس المائة ثم كان آخر صحاب السلفي بالسمع سبطه ابو القاسم
 عبد الرحمن بن ^{بن} مكي وكانت وفاته سنة خمسين وست مائة ومرويه
 ذلك ان البخاري حدث عن تلميذه ابي العباس الشرايع اشياء ^{في مشايخه} والتاريخ
 وغيره ومات سنة ست وخمسين ومائتين واخر من حدث عن ^{في مشايخه}
 بالسمع ابو الحسين الخفاف ومات سنة ثلث وتسعين مائة
 وغالب ما يقع من ذلك ^{في مشايخه} ان السموع منه قد ينال خريفه بعد موت احد
 الرازيين زمانا حتى يسمع منه بعض الاحاديث ويعيش بعد السماع
 منه دهرا طويلا فيحصل من مجموع ذلك نحو هذه المدة والله اعلم
 وان روى * الرازي * عن اثنين متفقين ^{في مشايخه} الاسم * او مع اسم ^{في مشايخه} لاب
 اسم الجدا ومع النسبة * ولم يتميزا * بما يخص كلا منهما فان كانا
 ثقتين لم يفرق بينهما في ذلك بل وقع في البخاري في روايته عن احد غيرهما
 عن ابن وهب فاته اما احمد بن صالح او احمد بن عيسى او غيرهما
 غير منسوب عن اهل العراق فانه اما محمد بن سيار او محمد بن ^{في مشايخه}
 الذي هلي وقد استوعبت ذلك في مقدمة شرح البخاري ومن اراد
 لذلك ضابطا كلياً يمتاز به احداهما عن الآخر * فباستقصاء
 اي الرازي * يا حيدهما يتبين المجهول * ومتى لم يتبين ذلك اركان
 يختص بهما معا فاشكاله شديد فيرجع فيه الى القرائن والظن الغالب

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

وان روى عن شيخ حديثنا * وحمد الشيعي مرويه * فان كان
 جزءا * كان يقول كذب علي او ما رويت هذا ونحو ذلك فان تم
 منه ذلك * رد ذلك الخبر لكذب واحد منهما لا بعينه ولا يكون
 ذلك قادحا في واحد منهما للتعارض * او كان محمد لا * احتما *
 كان يقول ما اذكر هذا او لا عرفه * قيل * ذلك الحديث في اوجه
 لان ذلك يحصل على نسبان الشيعي وقيل لا يقبل لان الفرع ينبع للاصل في
 اثبات الحديث بحيث اذا ثبت الاصل الحديث ثبت رواية الفرع
 فكذلك ينبغي ان يكون فرع عليه ويتبعه في النفي وهذا متعقبات
 علامة الفرع يقتضيه صدقه وعدم علم الاصل لا ينافيه فالمثبت مقدم
 على الثاني وما فاقس ذلك بالشهادة ففاسد لان شهادة الفرع لا تتم
 مع القدح على شهادة الاصل بخلاف الزاوية واختلفوا وفيه * اي في
 هذا النوع صنف الدارقطني كتاب * من حديث * وفيه ما يدل
 على تقوية المذهب الصحيح لكون كثير منهم حديثا واحدا ثبت فلم يمتنع
 عليهم لم يتذكروها لكنهم لا اعتمادهم على الرواية عنه صاروا يروونها
 عن الذين يروونها عنهم عن انفسهم كحديث سميل بن ابي بصير عن ابيه
 عن ابي هريرة مرفوعا في قصة الشاهد واليمين قال عبد العزيز بن
 محمد الدارقطني حديثي به ربيعة بن ابي عبد الرحمن عن سميل قال
 فقلت سميل انما سمعتك تقول ان ربيعة حدثك عنك بكذا فكان سميل
 يقول سمعت ربيعة عن ابي عبد الرحمن عن ابي هريرة عن ابي بصير عن ابيه

وان روى عن شيخ حديثنا **و** محمد الشيم مروي ***** فان كان
 جرماً كان يقول كذب علي او ما رويت هذا ونحو ذلك فان تم
 منه ذلك ***** رد ذلك الخبر لكذب واحد منهما لا بعينه ولا يكون
 ذلك قاصحاً واحداً ***** واحد منهما للتعارض ***** او كان محمد ***** احتكاماً
 كان يقول ما ذكر هذا او لا عرفه ***** قبل ***** ذلك الحديث ***** في الاصح
 لان ذلك يحمل على نسيان الشيخ وقول لا يقبل لان الفرع تبع للاصل في
 اثبات الحديث بحيث اذا ثبت الاصل الحديث يثبت له اية الفرع
 فكذلك ينبغي ان يكون فرعاً عليه ويتبعه في النفي وهذا متحقق فان
 عمدة الفرع يقتضيه صدقه وعدم علمه للاصل كينافيه فالمتثبت مقدم
 على النافي ***** اما قياس ذلك بالشهادة ففاسد لان شهادة الفرع لا تتم
 مع القدح على شهادة الاصل بخلاف اية الافتراق وفيه ***** اي في
 هذا النوع صنف الدراطيني كتاب ***** من حديث وشي وفيه ما يدل
 على تقوية المذهب الصحيح لكون كثير منهم حديثاً واحداً ثبت فلما عجز
 عليهم لم يثبت كروها لكنهم كاعتمادهم على الرواة عنده صاروا يروونها
 عن الذين يروونها عنهم عن أنفسهم كحديث سهيل بن ابي صالح عن ابيه
 عن ابي هريرة مرفوعاً في قصة الشاهد واليمين قال عبد الغفور بن
 محمد الدارودي حديثي به ربيعة بن ابي عبد الرحمن عن سهيل قال
 قلت لسهيل انما سمعتك تقول ان ربيعة حدثك عنك بهذا الخبر ان سهيل
 حديثك يقول لسهيل سمعتك في الحديث عنك ***** في نظرنا كثيرة ***** وان اتفق الرواة

Handwritten signature or name in Urdu script.

والاسناد من الاسناد في صيغ الاداء كسمعت فلان قال سمعت فلان
او حدثنا فلان قال حدثنا فلان وغير ذلك من الصيغ وما هو غير هذا
الحال ان القولية كسمعت فلان فيقول اشهد بالله لقد حدثني فلان
اخ او الفعلية كقوله دخلنا على فلان فاطعننا امر الخ او التولية في
الفعلية معاك قوله حدثني فلان وشواخذ بلحيته قال امت بالقد
لل اخره فهو السلسل وهو من صفات الاسناد وقد يقع السلسل
في معظم الاسناد كحديث السلسل بالاولية فان للسلسل شتي في
سفيات بن عيسى فقتل من رواد سلسل الك متناه فقد وخرجه
وصيغ الاداء المشار اليها على ثمان مراتب الاولى سمعت وحدثني وسمعت

اجترني وقرأت عليه * وهي المرتبة الثانية * فترقى عليه وانا اسمع *
وهي الثالثة * ثراباني * وهي الرابعة * ثروناولي * وهي الخامسة * شتر
شاذني * اي بالاجانية * وهي السادسة * ثركب الي * اي بالاجارة وهي
السابعة * ثرمن وشوحا * من الصيغ المحملة للسماع والاجارة ولقد
السماع ايضا وهذا مثل قال وذكر ورى فاللفظان لا يكونان * من

صنيع الاداء وما سمعت رحدثني صالحان ولعن سبع رحد من لفظ
الشيخ ^{وكانوا من راة المرأة} وتخصيص الحديث ما سمع من لفظ الشيخ نحو الشايع بين
احل الحديث اصطلاحا ولا فرق بين الحديث ولاخبار من حيث
اللغة وفي ادعاء الفرق بينهما اكلف شديد لكن لما قصر ^{صالح} على
صار ذلك حقيقة عرفية تتقدم على الحقيقة النورية مع ان ذلك لا يخلو

[illegible]

مسئلہ تکلف ہوانہ بالآخر
ماخوذ من سبغہ و ہوانہ

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
 من كتاب الفقه في الدين
 من نسخة المصنف رحمه الله

بأن يثبت ذلك بالأذن بالرواية كما توضحه أكتفوا ذلك بالقربة
 فيقولون في قول قوي بين مناواة الشيخ الكتاب من يد له لفظ الشيخين
 رساله في كتاب تيم من موضع الى اخره اذا اشار كل منهما الى الاذن
 فيكون الشرط الاذن في العبادة وهو ان يحدد شخصاً قريباً كاتبه فتقر
 بهيات لفظه وان لا يسوغ فيه خلاف اخبرني بحجود ذلك الا ان كان
 منه ذلك بالرواية عنه وفاق قوله في ذلك فخطاؤه وكذا الوصية
 في الكتاب وهو ان يوصي عنده ميتة او سفره لشخص معين باصله او
 لغيره فعلى قول قوله من الامانة المتقدمين يجوز له ان يترك ذلك
 لا سيما عند بحجود هذه الوصية وان ذلك المحذور ان كان له منه
 سبب في ذلك كذا شرطوا الاذن بالرواية في كلامه وهو ان يعلم
 الشيخ احد الطلبة بانني اروي الكتاب الفلاني عن فلان فان كان له منه
 حجة في معتبره او فلا عبرة بذلك كذا حجة الامانة في الجواز له
 بحجوديه كان يقول اجزت جميع المسلمين او من ادرك حيوتي او
 لا قبل الاقلام الفلاني لا قبل البلدة الفلانية وهو اقرب الى الصحة
 القرب لا اختصاره وكذا كذا الاجازة فيجب قبوله كان يكون مبره ان
 قوله كذا الاجازة في المعتد هو كان يقول اجزت لمن سيولد لفلان
 في عتقه في موجوده هو كان يقول اجزت لك ومن سيولد لك
 ولا يرب من هذا الحق ايضا وكذا كذا اجازة لموجود او معد ومن عقلت
 بشية الغير كان يقول اجزت لك في فلان واجزت لمن يشاء فلان

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
 من كتاب الفقه في الدين
 من نسخة المصنف رحمه الله

٥٥

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
 من كتاب الفقه في الدين
 من نسخة المصنف رحمه الله

هذا هو المتن الذي وجدته في نسخة
 من كتاب الفقه في الدين
 من نسخة المصنف رحمه الله

لان يقول اجزت لك الشئ وهذا على الاصح في جميع ذلك *
 وقد جوز الرواية في جميع ذلك سوى الجوهل ما لم يبين المراد منه
 الخطيب وحكاة عن جماعة من مشايخه واستعمل الاجازة للمعنى
 من القدماء ابو بكر بن بني داود وابوعبد الله بن ميمونة واستعمل
 المصنف منهم ايضا ابو بكر بن خزيمة وروى بالاجازة العامة جمع
 كثير جمعهم بعض الحفاظ في كتاب ورتبهم على حروف الجمل لكثرة جمعهم
 وكل ذلك كما قال ابن الصلاح توسع غير مضي لان الاجازة الخاصة
 المصنفة تختلف في صحتها اختلافا قويا عند القدماء وان كان العمل
 استقر على اعتبارها عند المتأخرين فهي دون السماع بالانفاذ فكيف
 اذا حصل فيها الاسترسال المذكور فانها تزداد ضعفًا لكنها في الجملة
 خير من ايراد الحديث معضلا والله اعلم والى هذا انتهى الكلام في انقسام
 صيغ الاداء * ثم اشارة الى التفتت اسمائهم واسماء ابائهم فصاعدا
 * واختلفت اشخاصهم * سواء اتفق في ذلك اثنان منهم او اكثر وكذا
 اذا اتفق اثنان فصاعدا في الكنية والنسبة * فهو النوع الثاني يقال له
 المتفق والمترقب * وفائدة معرفته خشية ان يظن الشخصان شخصا
 واحدا وقد ضعف فيه الخطيب كما حافا لا وقد لمحضته وزدت عليه
 شيئا كثيرا وهذا عكس ما تقدم من النوع المسمى بالهمل لانه يفتنى
 فيه ان يظن الواحد اثنين وهذا يفتنى منه ان يظن الاثنين واحدا
 * واذا التفتت اشخاصهم اختلفت نطقا سواء كان مرجع الاختلاف

عَلَى الْقَارِى
رَحِمَهُ اللّٰهُ تَعَالٰى

[illegible]

أحمد بن الحسين صاحب إبراهيم بن سعد وأخرون وأحمد بن الحسين
 مثله لكن بدل الميرياء تحتانية وهو ضيق بخاري يروي عن عبد الله
 بن أحمد البجلي كذا في ومن ذلك أيضا حفص بن ميسرة شيخ مشيخ
 من طبقة مالك وجعفر بن ميسرة شيخ لعبد الله بن موسى الكوفي
 الأول بالحاء المهملة والفاء بعد هاء صادمه ملة والثاني بالجيم
 والعين المهملة بعد هاء ثمر راء من أمثلة الثاني عبد الله بن زيد
 وهو جماعة منهم في الصحابة صاحب الأذان واسم جده عبد ربه
 ورواي حديث الوضوء واسم جده عاصم وهما أنصاريان
 وعبد الله بن يزيد بن زيادة في أول اسم الألب والزاوي مكسورة
 وهما أيضا جماعة منهم في الصحابة الخطمي يكنى أبا موسى وحدثه
 في الصحيحين القاري له ذكر في حديث عائشة رضي الله تعالى عنها
 وقد زعم بعضهم أنه الخطمي وفيه نظر ومنها عبد الله بن يحيى وهم
 جماعة عبد الله بن يحيى بضم النون وفتح الجيم وتشديد الياء تابع
 معروف يروي عن علي رضي الله تعالى عنه * أو * يحصل الاختلاف
 في الخط والنطق لكن يحصل الاختلاف والاشتباه * بالتقديم والتأخير
 إما في الأسماء الجملة * أو هو ذلك * كان يقع التقديم والتأخير في
 الأسماء الواحدة في بعض حروفه بالنسبة إلى ما يشتهر به مثال الأول
 الأسود بن زيد وبزيد بن الأسود وهو خطأ هـ منه عبد الله بن
 يزيد الخطمي وبزيد بن عبد الله ومثال الثاني أيوب بن سيار

[illegible][illegible]

فصل فی التعلیم و تربیت

ثقة - وثبت ثبت - وثيقة جارية - ارجل صائبا وشوقك
 واداما اشعر بالقرب من اسهل التجربة كثره - ويروي حديثه
 يعتبر به وشوقك وبين ذك مراتب كالتحس - وهذا الحكم يتحقق
 بذلك ذكر قواعدها التكملة الفائدة فاقول - تقبل التزكية من
 عارف باسبابها كما من غير عارف للثلاثي تجوز ما يظهر له ابتداء
 من غير دراسة واختبار - ولو كانت التزكية صادرة من منزهة
 واحد على كاشحه خلافا من شرط ان لا يقبل الا من اثنين احاداً
 الشهادتي كالتحس ايضا والفرق بينهما ان التزكية تنزل بمنزلة الحكم
 فلا يشترط فيها العدد والشهادة تقع من اثنان صاعداً والحد فاقترن
 ولو قيل يفصل بين ما اذا كانت التزكية في الراوي مستندة من التزكية
 الى اجتهاده الى النقل عن غيره كان صحيحاً لانه ان كان الاول فلا
 يشترط العدد اصلاً لانه حينئذ يكون بمنزلة اعمامه وان كان الثاني
 فيجري فيه الخان فيميز بين ايضاً لا يشترط فيه العدد لان اصل النقل
 لا يشترط فيه العدد فكذا ما اشهر عنه والظاهر وينبغي ان لا
 يقبل الجرح والتعديل كما من عدل متيقظ فلا يقبل جرح من افترط
 فيه فجره بما لا يقتضيه الحدوث كالحديث كمالا يقبل تزكية من افترط
 الجرح الظاهر باطلاق التزكية وقال الذمبي وهو من اصل الاستبراء
 التام في نقد الرجال لم يجتمع ثنان من علماء هذا الشأن قط على
 وثوق ضعيف ولا على تضعيف ثقة اشتهر - وان كان من الناس

هذا الحديث يدل على ان الجرح لا يثبت على تركه ولا يثبت على كونه
 في حد الفتن من التمساحل في الجرح والتعديل فانه ان عدل يغير تثبت
 كان المذهب حكما ليس ثباته يثبت عليه ان يدخل في زمرة من ذوي
 حد يثاره من انه كذب وان يجره بغير شرا فانه على الظن في م
 برقي من ذلك ومنه يبيحهم سوء يعني عليه ما روي ابدال ولافات دخل
 في هذا تارة من الروى والقرض الفاسد وكراهه المتقدمين سالوا من
 غالباً وتارة من المخالفة في العقائد وهو موصوفه كثيرا وقد يما حد
 ولا ينبغي اطلاق الجرح بذلك فقد قدما تحقيق الحال في العمل برواية
 الصنيع الجرح مقدم على التعديل واطلق ذلك جماعة ولكن
 قوله ان حد رتبنا من عاروف باسبابه * لانه ان كان غير موصوفه
 لم يقدح فيمن ثبتت عدالته وان صدر من غير عاروف بالاسباب
 لم يعتبر به ايضا * فان خلا الجرح * عن تعديل قبل * الجرح فيه

ان لا يترك حديث الرجل حتى يثبت جميعه على تركه ولا يحد المشتبه
 في حد الفتن من التمساحل في الجرح والتعديل فانه ان عدل يغير تثبت
 كان المذهب حكما ليس ثباته يثبت عليه ان يدخل في زمرة من ذوي
 حد يثاره من انه كذب وان يجره بغير شرا فانه على الظن في م
 برقي من ذلك ومنه يبيحهم سوء يعني عليه ما روي ابدال ولافات دخل
 في هذا تارة من الروى والقرض الفاسد وكراهه المتقدمين سالوا من
 غالباً وتارة من المخالفة في العقائد وهو موصوفه كثيرا وقد يما حد
 ولا ينبغي اطلاق الجرح بذلك فقد قدما تحقيق الحال في العمل برواية
 الصنيع الجرح مقدم على التعديل واطلق ذلك جماعة ولكن
 قوله ان حد رتبنا من عاروف باسبابه * لانه ان كان غير موصوفه
 لم يقدح فيمن ثبتت عدالته وان صدر من غير عاروف بالاسباب
 لم يعتبر به ايضا * فان خلا الجرح * عن تعديل قبل * الجرح فيه
 * على ما لا * عن مبين السبب اذ صدر من عاروف * على المختار *
 لانه اذ لم يكن فيه تعديل كان في حيزه المجهول واعمال قول المجرح اذا
 من ائمه وصال ابن الصلاح في مثل هذا الى التوقف فيه **فصل**
 * من المهم في هذا الفن * معرفة كني المسمين * ممن اشتهر باسمه
 وله كنية لا يوصى ان ياتي في بعض الروايات مكفى لئلا يظن انه اخر
 * معرفة * اسماء المكئين * وهو عكس ذلك * * * معرفة *
 من اسماء كنيته * وهو قليل * * * معرفة * * * * * كنيته * وهو كثير

هذا الحديث يدل على ان الجرح لا يثبت على تركه ولا يثبت على كونه
 في حد الفتن من التمساحل في الجرح والتعديل فانه ان عدل يغير تثبت
 كان المذهب حكما ليس ثباته يثبت عليه ان يدخل في زمرة من ذوي
 حد يثاره من انه كذب وان يجره بغير شرا فانه على الظن في م
 برقي من ذلك ومنه يبيحهم سوء يعني عليه ما روي ابدال ولافات دخل
 في هذا تارة من الروى والقرض الفاسد وكراهه المتقدمين سالوا من
 غالباً وتارة من المخالفة في العقائد وهو موصوفه كثيرا وقد يما حد
 ولا ينبغي اطلاق الجرح بذلك فقد قدما تحقيق الحال في العمل برواية
 الصنيع الجرح مقدم على التعديل واطلق ذلك جماعة ولكن
 قوله ان حد رتبنا من عاروف باسبابه * لانه ان كان غير موصوفه
 لم يقدح فيمن ثبتت عدالته وان صدر من غير عاروف بالاسباب
 لم يعتبر به ايضا * فان خلا الجرح * عن تعديل قبل * الجرح فيه
 * على ما لا * عن مبين السبب اذ صدر من عاروف * على المختار *
 لانه اذ لم يكن فيه تعديل كان في حيزه المجهول واعمال قول المجرح اذا
 من ائمه وصال ابن الصلاح في مثل هذا الى التوقف فيه **فصل**
 * من المهم في هذا الفن * معرفة كني المسمين * ممن اشتهر باسمه
 وله كنية لا يوصى ان ياتي في بعض الروايات مكفى لئلا يظن انه اخر
 * معرفة * اسماء المكئين * وهو عكس ذلك * * * معرفة *
 من اسماء كنيته * وهو قليل * * * معرفة * * * * * كنيته * وهو كثير

قال في الجرح والتعديل

[illegible]

ابو العباس احمد بن محمد

احمد بن محمد بن احمد بن حارون البرقي نذكر اشياء تقبوا عليه
 بعضهما من ذلك قوله **صندي** **بزمينان** احدا الضعفاء ووصفهم الضعفاء
 في المائة وقد تبدل مينا مهيمة ومكون الذين الجملة بعد ما دال مهيمة
 تروا كيا انسب وهو اسم بلغة النسب وليس هو فرد انفي الجرح
 التقدير لابن ابي حاتم صدقة الكوفي وثقه ابن معين وقرئ بسنة
 بين الناس بقباه فضعفه قتي تاريخ **العقيل** **صندي** ابن عبد الله كروي
 عن قتادة قال **العقيل** حديثه غير محفوظ انتهى واظنه هو الذي
 ذكره ابن ابي حاتم وانما كون **العقيل** ذكره في الضعفاء فانها من الحديث
 الذي ذكره عنه وليست لاداة منه بل هي من الراوي عنه غيبة
 ابن عبد الرحمن والله اعلم ومن ذلك سند بسا المهيمة والنون بن
 جعفر هو مولى زبناع الجذامي له صحيفة در رواية والشهيد انه يكنى
 ابا عبد الله وهو اسم فرس لم يقبض عليه خير فيما نعلم لكن ذكر ابي حاتم
 في الدليل على معرفة الصحابة لابن منددة **سند** **ابو الاسود** وهو في الحديث
 حديثا وثقه عليه ذلك بانه هو الذي ذكره ابن منددة وقد ذكر
 الحديث المذكور محمد بن الزبير الجبزي في تاريخ الصحابة الذين
 تروا ماصرفي ترجمة سند مولى زبناع وقد حررت ذلك في كتابي
 في الصحابة * كذا معرفة * لكن المجردة والمفردة * كذا معرفة
 * الكتاب * وهي تارة تكون بلفظ الاسم وتارة تكون بلفظ الكنية
 وتقع بسبب عاهة او حرفه * كذا معرفة * الانساب * وهي تارة تقع

ابو العباس احمد بن محمد
 من الزبناع الجبزي
 قال لا تلتفت في كلامه
 غريب * حارون *
 على الخارج من الحديث
 على قوله فضعفه
 عليه بسند قال القبيصة
 عليه ابن ابي حاتم
 فظاهر ان الحديث صحيح
 ابن معين في الحديث
 تروا ماصرفي
 على قوله فضعفه

٤٦

ابو العباس احمد بن محمد
 من الزبناع الجبزي
 البصري هو ضعف
 الحديث في الحديث
 وكذا لا يعرف
 او كذا لا يعرف
 السطوح ١٢٠ على القاري
 رحمه الله تعالى

الحديث * وهو ان يكتب مبينا مفسرا وشكلا المشكلا منه او ينقطه
ويكتب الساقط في الحاشية اليه ما اذا مضى السطر فبقية ولا ينف
البراء * ووصفة * عرسه * وهو مقابلته مع الشيخ المسمع او مع
ثقة غيره او مع نفسه شيئا فشيئا * ووصفة * سماعة * بان لا
يتشغل بما يجلبه من الشيخ او حديث او فاس * ووصفة * اسماعة *
كذلك وان يكون ذلك من اصله الذي سمع فيه او من فرع قول على
اصله فان تضرر فليحرقه بالاجازة لما خالف ان خالف * ووصفة
* الرحلة فيه * حيث يتبدى حديث اهل بلده فيستوعبه ثم يحل
فيحصل في الرحلة ما ليس عنده ويكون اعتناء * بتكثير السماع * اكثر

[illegible]

من جهة رسول العقين صلى عليه وسلم الشريين وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين
والصلوة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله الشريين وصحابة النجيبين حبيبين حبيبين

فهرس مضامين المتن وكتابته

صفحة	مطلب	١٢٣	مطلب	١٢٣	مطلب	١٢٣	مطلب
٣	تعريف علم الحديث وموضوعه وفوائده	٢٢	المحكم	٣٢	الرواية باللفظ	٥٥	الرجادة
٤	تعريف التواتر	٢٢	مختلف الحديث	٣٢	رواية صاحب الحديث	٥٥	التفريق والتفوق
٥	تعريف علم الاستناد	٢٢	الطريق المتداول	٣٢	إشاد على رأي	٥٥	الموت والتلف
٦	أحاديث التواتر وصفت بالتواتر	٢٢	النسخ	٣٢	المحتمل	٥٥	المتشابهة
٧	الحديث المشهور	٢٢	اقتسام الحديث للمردود	٣٢	قول الصحابي من السنة كذا	٥٥	تحفة
٨	الحديث العزيز	٢٢	المنعك	٣٢	تعريف الصحيح	٥٥	مراتب الجرح
٩	الحديث الغريب	٢٢	المرسل	٣٢	بيان المخضمين	٥٥	تدليل المراجعة
١٠	الفرق المطلق	٢٢	المفضل المنقطع	٣٢	أدلة الأدلة	٥٥	الرجوع لكتاب
١١	تعريف الصحيح	٢٢	المعتمد	٣٢	المرنوع والمروى والمقطوع	٥٥	تجديد الجرح
١٢	اصح الاسانيد	٢٢	الموضوع	٣٢	الموافقة	٥٥	الحجج مقدم على التعديل
١٣	تحسين الترمذي	٢٢	التبرك والتكرار	٣٢	البديل	٥٥	فصل معرفة كفى المسلمين وغيرهم
١٤	زيادة الرازي	٢٢	المعلل	٣٢	المساواة	٥٥	أدب الشيوخ والعلماء
١٥	التحقيق في النقاد	٢٢	المدايح	٣٢	المصاحفة	٥٥	من القمل والأدواء
١٦	المعروف والتكرار	٢٢	الزيت متصل الاسانيد	٣٢	رواية الكاظم عن الأصاغر	٥٥	تجمل الكاظم والنقاد
١٧	الماتية	٢٢	المضطرب	٣٢	المسلسل	٥٥	كتابة الحديث
١٨	الشاهد	٢٢	المصحح بالمعنى	٣٢	صحيح الأداء	٥٥	تمت

صفتها حاشیه

صفتها متن

شماره	کتاب	فصل	باب	موضوع	کتاب	فصل	باب	موضوع
۱	کتاب	۱	۱	کتاب	کتاب	۱	۱	کتاب
۲	کتاب	۲	۲	کتاب	کتاب	۲	۲	کتاب
۳	کتاب	۳	۳	کتاب	کتاب	۳	۳	کتاب
۴	کتاب	۴	۴	کتاب	کتاب	۴	۴	کتاب
۵	کتاب	۵	۵	کتاب	کتاب	۵	۵	کتاب
۶	کتاب	۶	۶	کتاب	کتاب	۶	۶	کتاب
۷	کتاب	۷	۷	کتاب	کتاب	۷	۷	کتاب
۸	کتاب	۸	۸	کتاب	کتاب	۸	۸	کتاب
۹	کتاب	۹	۹	کتاب	کتاب	۹	۹	کتاب
۱۰	کتاب	۱۰	۱۰	کتاب	کتاب	۱۰	۱۰	کتاب
۱۱	کتاب	۱۱	۱۱	کتاب	کتاب	۱۱	۱۱	کتاب
۱۲	کتاب	۱۲	۱۲	کتاب	کتاب	۱۲	۱۲	کتاب
۱۳	کتاب	۱۳	۱۳	کتاب	کتاب	۱۳	۱۳	کتاب
۱۴	کتاب	۱۴	۱۴	کتاب	کتاب	۱۴	۱۴	کتاب
۱۵	کتاب	۱۵	۱۵	کتاب	کتاب	۱۵	۱۵	کتاب
۱۶	کتاب	۱۶	۱۶	کتاب	کتاب	۱۶	۱۶	کتاب
۱۷	کتاب	۱۷	۱۷	کتاب	کتاب	۱۷	۱۷	کتاب
۱۸	کتاب	۱۸	۱۸	کتاب	کتاب	۱۸	۱۸	کتاب
۱۹	کتاب	۱۹	۱۹	کتاب	کتاب	۱۹	۱۹	کتاب
۲۰	کتاب	۲۰	۲۰	کتاب	کتاب	۲۰	۲۰	کتاب
۲۱	کتاب	۲۱	۲۱	کتاب	کتاب	۲۱	۲۱	کتاب
۲۲	کتاب	۲۲	۲۲	کتاب	کتاب	۲۲	۲۲	کتاب
۲۳	کتاب	۲۳	۲۳	کتاب	کتاب	۲۳	۲۳	کتاب
۲۴	کتاب	۲۴	۲۴	کتاب	کتاب	۲۴	۲۴	کتاب
۲۵	کتاب	۲۵	۲۵	کتاب	کتاب	۲۵	۲۵	کتاب
۲۶	کتاب	۲۶	۲۶	کتاب	کتاب	۲۶	۲۶	کتاب
۲۷	کتاب	۲۷	۲۷	کتاب	کتاب	۲۷	۲۷	کتاب
۲۸	کتاب	۲۸	۲۸	کتاب	کتاب	۲۸	۲۸	کتاب
۲۹	کتاب	۲۹	۲۹	کتاب	کتاب	۲۹	۲۹	کتاب
۳۰	کتاب	۳۰	۳۰	کتاب	کتاب	۳۰	۳۰	کتاب
۳۱	کتاب	۳۱	۳۱	کتاب	کتاب	۳۱	۳۱	کتاب
۳۲	کتاب	۳۲	۳۲	کتاب	کتاب	۳۲	۳۲	کتاب
۳۳	کتاب	۳۳	۳۳	کتاب	کتاب	۳۳	۳۳	کتاب
۳۴	کتاب	۳۴	۳۴	کتاب	کتاب	۳۴	۳۴	کتاب
۳۵	کتاب	۳۵	۳۵	کتاب	کتاب	۳۵	۳۵	کتاب
۳۶	کتاب	۳۶	۳۶	کتاب	کتاب	۳۶	۳۶	کتاب
۳۷	کتاب	۳۷	۳۷	کتاب	کتاب	۳۷	۳۷	کتاب
۳۸	کتاب	۳۸	۳۸	کتاب	کتاب	۳۸	۳۸	کتاب
۳۹	کتاب	۳۹	۳۹	کتاب	کتاب	۳۹	۳۹	کتاب
۴۰	کتاب	۴۰	۴۰	کتاب	کتاب	۴۰	۴۰	کتاب
۴۱	کتاب	۴۱	۴۱	کتاب	کتاب	۴۱	۴۱	کتاب
۴۲	کتاب	۴۲	۴۲	کتاب	کتاب	۴۲	۴۲	کتاب
۴۳	کتاب	۴۳	۴۳	کتاب	کتاب	۴۳	۴۳	کتاب
۴۴	کتاب	۴۴	۴۴	کتاب	کتاب	۴۴	۴۴	کتاب
۴۵	کتاب	۴۵	۴۵	کتاب	کتاب	۴۵	۴۵	کتاب
۴۶	کتاب	۴۶	۴۶	کتاب	کتاب	۴۶	۴۶	کتاب
۴۷	کتاب	۴۷	۴۷	کتاب	کتاب	۴۷	۴۷	کتاب
۴۸	کتاب	۴۸	۴۸	کتاب	کتاب	۴۸	۴۸	کتاب
۴۹	کتاب	۴۹	۴۹	کتاب	کتاب	۴۹	۴۹	کتاب
۵۰	کتاب	۵۰	۵۰	کتاب	کتاب	۵۰	۵۰	کتاب

این کتاب در کتابخانه...

من قوله و يقع فيها الاتفاق والاستباده كوقع اتفاق الراويين او اكثر واشتباهاهم في النسبة كما يقع في الاسماء توضيح ان يكون الراويان او اكثر متفقاً ومتحداً في النسبة وليست بينهما اشتباها بالآخر فها كان لسانى يقع النون السين وبلد اللفظ ههنا نسبة الى المدينة بخراسان هم جماعة منهم ابو عبد الرحمن بن حبيب السهمي وكلامه لا يتميزون فيها هذا التفصيل في الشرح او يكون معناه ان يقع الاتفاق فيما من جهة الخط والاستباده من جهة اللفظ بان السامع حين السكوت وان كان بينهما فرق سيلا فترش وقرش واحد بالجمع الاول ففتح التاء منسوب الى قرش وتاينها بفتح الاول ويكون التاء منسوب الى موضع من بلاد ماوراء النهر فانها متفقان خطا واشتباها لفظا الاول ظاهر اما الثاني فلانه لا يشك في ان على السامع حين السكوت وان كان بين تلفظهما فرق بقدر الحركة لان اتحاد الحروف كفى للالباس كما لا يخفى خصوصاً في الذين اللفظ فان فتح القاد يشبه بالضم لانها من الحروف المستعينة ولا تكون الا في حركة لان صفتها التكرار في سكونها في الحركة هذا توضيح ما قال على القاري رحمه الله والظاهر عندى ان ان يقع الاتفاق تارة بان تحيد الراويان في النسبة كالنساء والاشتبا تارة بان يختلف النسبة ووقع الالتباس والاشتبا في الخط واللفظ او كليهما سواء كان الاشتبا تاما او ناقصا والقرش والقرش مثالا للاشتبا الخط التام واللفظى الناقص وكان الاشتبا اللفظى الكامل مع اختلاف النسبة ليس كفى الله اعلم محمد علي عفا الله عنه

۷۴

وجه مرد و ستخط

5384

براس سند امينى كه كتاب هذا
مطبوعه مطبع نظاميت مهر
و دستخط مهتم ثبت نموده شد

بنی بر این سند و ستخط
محمد علی بن محمد

